

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٦

بربط موازنة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي
للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي ذكره، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر كل من الأستهادات والإيرادات للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي لسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ١٧٣٤٠٢٠٠ جنية (مائة وثلاثة وسبعين مليونا وأربعين
واثنان ألف جنيه) وتقام على ملايين :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدر الاستخدامات الجارية لسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ١٦٨٧٥٤٠٠ جنية (مائة وثمانية وستون مليونا وسبعين ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول - أجور بمبلغ ١٤٨٢٩٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٥٣٩٢٥٠٠ جنيه منه بمبلغ ٥٢١١٠٠٠ جنيه فائض حكومة.

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدر الاستخدامات الرأسمالية لسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٤٦٤٨٠٠ جنيه (أربعة ملايين وستمائة وأربعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث - الاستخدامات الاستئمارية بمبلغ ١٧٥٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٢٨٩٨٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدر الإيرادات الجارية لسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ١٦٨٧٥٤٠٠ جنية (مائة وثمانية وستون مليونا وسبعين ألف جنيه) وكلها بالباب الثاني الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٤٦٤٨٠٠٠ جنيه (أربعة ملايين وستمائة وثمانية وأربعون ألف جنيه) كلها بالباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة .

(المادة الثانية)

تسري أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع القانون المنشئ لها.

(المادة الثالثة)

لتلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه ذلك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة وزارة المالية.

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٦ يضم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شوال سنة ١٤٠٦ (٢٥ يونيو سنة ١٩٨٦) .

حسني هبارك

موجازنة البنك الرئيسي للتجارة والإئتمان المركب

للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

الجريدة الرسمية - العدد ٣٥٢ مكرر (أ) في ٢٥ يونيو سنة ١٩٨٦

البيان	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٦/٨٦	البيان	١٩٨٦/٨٥
باب ٢ - إيرادات جارية وتحويلات جارية	١٠٣٩٣٠٠٠	١٠٣٩٤١٠٠٠	باب ١ - أجور	١٥٣٢٥٠٠٠
حملة الإيرادات المالية	١٦٨٧٥٧٠٠٠	١٦٨٧٥٨٠٠٠	باب ٢ - نفقات جارية	١٦٣٢٤١٠٠٠
باب ٣ - إيرادات رأس المال المتولدة	١٦٣٥١٦٠٠٠	١٦٣٥١٧٠٠٠	باب ٣ - تحويلات جارية	١٦٣٥١٩٠٠٠
حملة الإيرادات المالية	١٦٨٧٥٤٠٠٠	١٦٨٧٥٤٣٠٠٠	باب ٤ - تحويلات رأس المال	١٦٣٤٦٤٠٠٠
باب ٣ - إيرادات رأس المال المتولدة	١٦٣٥٠٠٠	١٦٣٥٠٠٠	باب ٤ - إيرادات رأس المال	١٦٣٤٦٣٠٠٠
حملة الإيرادات المالية	٢٧٩٧٠٠٠	٢٧٩٧٠٠٠	باب ٤ - تحويلات رأس المال	٢٨٩٨٠٠٠
باب ٤ - تحويلات رأس المال	٢٨٩٨٠٠٠	٢٨٩٨٠٠٠	باب ٤ - تحويلات رأس المال	٢٨٩٨٠٠٠
إجمالي الإيرادات	١٧٣٤٠٣٠٠٠	١٧٣٤٠٣٠٠٠	إجمالي الاستخدامات الرأسمالية	٢٧٩٧٠٠٠
حملة الاستخدامات الرأسمالية	٢٧٩٧٠٠٠	٢٧٩٧٠٠٠	إجمالي الاستخدامات الرأسمالية	٢٧٩٧٠٠٠
إجمالي الإيرادات	١٧٣٤٠٣٠٠٠	١٧٣٤٠٣٠٠٠	إجمالي الاستخدامات الرأسمالية	١٧٣٤٠٣٠٠٠